

اللجنة المركزية للإحصاء اجتمعت بأعضاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

# إنجاز الخطة الإستراتيجية للإحصاء وعرضها على مجلس الوزراء خلال أيام

الدعاس انه تم إعداد التقرير النهائي والتوصيات الخاصة بـ لجنة توحيد التصنيف للأنشطة التجارية وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية، وتم رفع توصيات مجلس الوزراء الذي تبني ما جاء فيه من إجراءات لانتقال وزارة التجارة والصناعة للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية ISIC 4، بدعم فني من الإدارة المركزية للإحصاء بقرار رقم 285 لعام 2012.

اما بالنسبة للخطة الجادة لتنفيذ الشراكة والتعاون والتنسيق بين الإدارة المركزية للإحصاء والجهات المعنية بالمعلومات بالكويت فستعدت الدعاس على أن التعاون مع بلدية الكويت لتحديث بيانات نظم المعلومات الجغرافية وربط الرقم التنظيمي للمساكن والمباني والمنشآت مع الرقم الإحصائي كان بناءً على حيث تم للمرة الأولى التكامل المعلوماتي بين بلدية الكويت والإدارة المركزية للإحصاء.

كما تم التعاون مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بإصدار إحصائيات السكان، فضلاً عن التعاون مع وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بإصدار الإحصائيات الخاصة بالأنشطة القطاعية الخاص والتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية فيما يتعلق بإصدار بعض إحصائيات السكان كما تم صدور قرار وزاري رقم (12) لسنة 2011 بشأن تشكيل اللجنة التنسيقية المختصة بتوفير البيانات الإحصائية بين 16 جهة مصدرة للبيانات، وأستهدف من وراء التعاون المؤسسي.

## نظام مواز

من جانبه، تحدث د.عبدالله السلطان عن المشروع الاستراتيجي لبدء نظام التعداد السجلي العام للكويت 2010 كخطة مواز في حالة إخفاق التعداد لعام 2010 وهذا ما حصل وتمت الاستفادة منه في تعداد 2011.

شرح وشرح وشرح منهجية التعداد وهي منهجية التعداد الميداني ومنهجية التعداد الإلكتروني وأخيراً منهجية التعداد السجلي والتي فصلها قائلاً انها تبني بياناتها الأولى من سجلات وقواعد بيانات حكومية وتعمل على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وتتكون هذه البيانات عبارة عن سجلات وقواعد بيانات أنشئت لأغراض إدارية بحثية خاصة بكل جهة من جهات المصنر بالتالي هي تحتاج إلى عمليات تصنيف وتجميع وإنتاج.

وتابع أن هذا النظام يعتبر نظاماً متكاملاً لاستخلاص البيانات ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على التقدير الاستكمالي والاستقرائي كما أنه يمكن أن يكون بديلاً عن التعداد الميداني مستقبلاً.

كما تحدث السلطان عن التعداد الإلكتروني والتي تم اتباعها إضافة إلى المعوقات والتحديات التي واجهت التعداد وقال لقد تم وضع خطة للمستقبل من سنة 2012 إلى 2014 وذلك تحضيراً للتعداد المقبل عام 2015.

● رندى مريعي



د.عبدالله سهر ومثي الدعاس ود.عبدالله السلطان

الجملة وبدء الانتقال من سنة الأساس 1980 إلى 2007 على أن يتم إصدار الرقم القياسي الجديد في يونيو 2012. وأضافت انه تم الانتهاء من بناء ملفات الكترونية لقواعد البيانات التي تشكل قاعدة الحسابات القومية بالأسعار الثابتة للسنوات من 2000 إلى 2010، وتم الانتهاء من سد فجوة البيانات للحسابات القومية بالأسعار الثابتة لتتسلسل للسنوات من 2008 حتى 2010، بالإضافة إلى حصول الإدارة المركزية للإحصاء على إشارات من الاسكوا وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي وذلك على ترجمتها لوثيقة نظام الحسابات القومية 2008، فيما يخص الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

ولفتت إلى انه تمت الاستعانة بخبرات دولية (الاسكوا) لتقييم الحسابات القومية بالأسعار الجارية، مع تبني خطة عمل تبدأ من هذا العام لتطوير قواعد البيانات اليا في الحسابات القومية بالأسعار الجارية وتمت إصدارات نشرات التجارة الخارجية 2008 و2009 و2010، وايضاً تم بناء نظام آلي للعمل بإصدار نشرات التجارة الخارجية ربع السنوية ابتداء من نشرات عام 2011، في إحصاءات التجارة الخارجية.

## لجنة مشتركة

وتابعت الدعاس بانه تم تشكيل لجنة مشتركة مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية للتنسيق وتحديد أهم البيانات المطلوبة بشكل ربع سنوي بالإضافة إلى دعم متابعة خطة التنمية بقواعد بيانات ربع سنوية من خلال التعاون مع 11 جهة حكومية، وذلك بصفة ربعية ابتداء من سبتمبر 2010 في البيانات القصيرة الأجل لدعم تقارير متابعة خطة التنمية.

وحول بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر قالت الدعاس انه تم إعداد دراسة مكتبية حول «بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت» مع إعداد الإطار المسحي لإطلاق مسح الاستثمار المباشر لعام 2012 والتحضير لبدء المسح في عام 2012.

## تصنيف دولي للأنشطة التجارية

وعن توحيد التصنيف للأنشطة التجارية بين الجهات ذات العلاقة في الكويت أكدت

الدولي الذي حدد القوى البشرية اللازمة بـ 550 فرداً منهم 450 موظفاً وموظفة داخل الإدارة و100 يعملون في خارجها لدى بعض المؤسسات المعنية فحين ان العدد عند 2010 يقارب 130 موظفاً وموظفة (حالياً 220).

ومن التحديات أيضاً الفجوة ما بين ضرورة سرعة تحديث الجهاز الإحصائي وبطء إجراءات الدورة السنوية، وضعف التنسيق بين بعض الأجهزة المنتجة للبيانات وعدم وضوح الاختصاصات والصلاحيات المدعومة قانونياً، مما يؤدي إلى عدم اتساق تلك البيانات وتضاربها في بعض الأحيان بسبب اختلاف المنهجيات وطرق جمع البيانات، مع زيادة التعاون مع مصدري البيانات الحكومية وغير الحكومية.

كذلك ضعف ميزانيات فرق المسوح الميدانية وقرق العمل المساندة والتي تعتبر إحدى المراكز الأساسية لجمع البيانات ومعالجتها علاوة على النواقص الناتجة من تواضع الكوادر الإدارية والفنية. أما تحديات المجال المجتمعي فتتركز في ضرورة مد جسور التعاون بين الجهاز الإحصائي والمستفيدين من البيانات الإحصائية، وتعزيز الثقة بين الجهاز الإحصائي والمجتمع في ظل غياب التسويق للإحصاء.

## معايير دولية

بدورها تحدثت الوكيلية المساعدة لقطاع شؤون الإحصاء مني الدعاس عن توقيت إصدار الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مبيّنة أنه ابتداءً من نوفمبر 2010 تم إصدار نشرة التضخم وفق المعايير الدولية بعد نهاية الشهر بـ 25 يوماً، فضلاً عن ستة الأساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث لم يتم استخدام نتائج 2008/2007 وتم الانتهاء من مراجعة وإصدار نتائج مسح الإنفاق الأسري الذي أجري في عام 2008/2008، في يونيو 2011، والبدء في الانتقال من سنة الأساس 2000 إلى سنة أساس جديدة 2007 بالاتساق مع دول مجلس التعاون الخليجي وسيتم الانتهاء في سبتمبر 2012، كما ان سنة الأساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أضحى إصدار نشرة أسعار الجملة بعد انتهاء الربع السنوي بـ 10 أيام، وبدء تطوير قواعد بيانات لأسعار

الإدارة المركزية للإحصاء بالمعايير الدولية في إحصاءاتها ونشراتها الاقتصادية. وعمل وثيقة عن النظام الاسترشادي للتعداد السجلي وإشادة من دول مجلس التعاون الخليجي والاسكوا، بالإضافة إلى أن التقرير النهائي لإجتماع 43 للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة والذي ذكر ثلاث مداخلات لدولة الكويت وتم نشر وثيقة باسم الكويت عن التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2010 بالإضافة لدليل التعداد على الدول الأعضاء. ونشر ورقة عمل عن الطرق غير التقليدية في جمع بيانات التعداد في دول الكويت التي دعمت صورة الكويت في استخدام التكنولوجيا الحديثة. كما أشاد البنك الدولي في تقريره التفصيلي بخصوص جودة البيانات، وترجمة كتاب نظام الحسابات القومية 2008 وكذلك إشادة الاسكوا وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، والجدير بالذكر أنه سوف تستفيد من هذه الترجمة 33 دولة ومؤسسة إحصائية. وتقديم دليل التعداد العام لدولة الكويت والذي حصل على إشادة من الاسكوا ودول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك على ان الاسكوا قدمت شهادة تقدير على التزام

## مبنى مستقل

وحول تحديات هيكلية ومؤسسية لإدارة أ.عبدالله سهر بالتغلب على المعوقات التي تواجه توفير مبنى مستقل يفي بالمتطلبات البشرية والفنية اللازمة للعمل الإحصائي وتطبيق وزيادة الخبرات الوطنية، بالإضافة إلى نقص عدد الموظفين (بما يتماشى مع توجهيات البنك

## «التخطيط»: اجتماع موسع مع المحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي اليوم

الى المشاركة الواسعة من المحافظات بمناطقها وأحيائها وسكانها ومواطنيها لتنفيذ للدور التنموي الذي نصت عليه المراسيم المتابعة خلال العقود الماضية التي جاءت مؤكدة ان «الدور التنموي للمحافظات هو عماد الامن والاستقرار والبناء والاعمار في مناطقها وأحيائها». يذكر ان نظام المحافظات في الكويت يعطي المحافظ مسؤولية الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة مشروعات خطة التنمية في دائرة محافظته.

للأسعار للمستهلك في شهر سبتمبر المقبل وذلك بالاتساق مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما سيتم إصدار الرقم القياسي الجديد لأسعار الجملة شهر يونيو المقبل على أن تكون سنة 2007 هي سنة الأساس.



د.فاضل صفر خلال اجتماع الإدارة المركزية للإحصاء

الهيكل التنظيمي للمركز من خلال فريق متخصص في مجلس التعاون. ومن المقرر اعتماد النظام الأساسي والهيكل التنظيمي من المجلس الوزاري في اجتماعه القادم وإقراره من قبل القادة في ديسمبر 2012. وعن الإشارات الدولية والإقليمية فقد أكد سهر على مبادرة التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حيث تم نشر ورقة تخص استخدام التكنولوجيا عن التعداد العام لدولة الكويت فيما يخص قطاع التكنولوجيا. وتم تزويد ITU ببعض البيانات الحديثة التي دعمت صورة الكويت في استخدام التكنولوجيا الحديثة. كما أشاد البنك الدولي في تقريره التفصيلي بخصوص جودة البيانات، وترجمة كتاب نظام الحسابات القومية 2008 وكذلك إشادة الاسكوا وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، والجدير بالذكر أنه سوف تستفيد من هذه الترجمة 33 دولة ومؤسسة إحصائية. وتقديم دليل التعداد العام لدولة الكويت والذي حصل على إشادة من الاسكوا ودول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك على ان الاسكوا قدمت شهادة تقدير على التزام

الهيكل الإداري والتنظيمي للإدارة المركزية للإحصاء وأصبح أكثر تكاملاً، وتم إقراره من قبل مجلس الخدمة المدنية في شهر ابريل 2010، مشيراً الى ان بعد إصدار هيكل مؤسسي للإدارة المركزية للإحصاء تم تعيين مدير لها بدرجة وكيل ووزير ويشرف عليها وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وذلك في مايو 2010.

## قطاعا الهيكل

ويشتمل الهيكل على قطاعين هما قطاع العمل الإحصائي وقطاع الإسناد الإداري والمعلومات وبذلك ستوفر الاستقلالية المالية والإدارية حتى تقوم بذاتها، مؤكداً على زيادة الرضا الوظيفي وذلك بتعزيز وبناء القدرات وتسكين الوظائف الإدارية والإشرافية وفق المؤهلات العلمية وفق معايير الخبرة والأداء، وحول تفعيل دور الجهاز الإحصائي الوطني على المستوى الإقليمي والدولي قال مدير إدارة الإحصاء بان الإدارة الجديدة قامت بإحياء مبادرة إنشاء المركز الإحصائي الخليجي الذي اقترح في عام 2005 وتمت مناقشة الاقتراح المقدم من دولة الكويت في الاجتماع الوزاري الأخير، وتم إقرار النظام الأساسي

للمركز الإحصائي الخليجي، وذلك من قبل مجلس الخدمة المدنية في شهر ابريل 2010، مشيراً الى ان بعد إصدار هيكل مؤسسي للإدارة المركزية للإحصاء تم تعيين مدير لها بدرجة وكيل ووزير ويشرف عليها وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وذلك في مايو 2010.

**صفر: تعداد 2011 جاء راقياً من خلال تعاون مع أجهزة متخصصة رغم المعوقات والتحديات التي واجهته**

**سهر: توفير البيانات والمعلومات الإحصائية وتقديمها للمستفيدين لدعم التنمية ومنتخذي القرار**

**الدعاس: تشكيل لجنة لتوحيد تصنيف الأنشطة التجارية بحسب المعايير الدولية**

**التخطيط: اجتماع موسع مع المحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي اليوم**

**الأطراف ذات الصلة الذين يتمتعون بالأولوية القصوى**

تعد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتنمية اليوم اجتماعاً يضم وزير الأشغال ووزير التخطيط والتنمية د. فاضل صفر والمحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي ضمن الاجتماعات الهادفة إلى توسيع دور المجتمعات المحلية في صياغة التوجهات التنموية وذلك الامتثال للولاء. وقالت اللجنة الاعلامية المشتركة لبرامج التنمية في بيان صحافي امس ان الاجتماع يعد «بعداً جديداً» في الجهود الهادفة نحو دمج المجتمعات المحلية للمناطق والاحياء في

وأعلن سهر انه تم وضع الخطة التنفيذية والخاصة بالإستراتيجية الوطنية للإحصاء وسيتم تقديمها للوزير ليعرضها على مجلس الوزراء الأيام المقبلة وقال سهر ان هيكل التنظيم يبعد تفكيك وزارة التخطيط في عام 2007، وأصبحت الإدارة المركزية للإحصاء بلا شكل مؤسسي واضح، واستمرت ضمن برامج قطاعات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، فقد تم تطوير

تعداد 2011 جاء راقياً من خلال تعاون مع أجهزة متخصصة رغم المعوقات والتحديات التي واجهته

سهر: توفير البيانات والمعلومات الإحصائية وتقديمها للمستفيدين لدعم التنمية ومنتخذي القرار

الدعاس: تشكيل لجنة لتوحيد تصنيف الأنشطة التجارية بحسب المعايير الدولية

التخطيط: اجتماع موسع مع المحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي اليوم

الأطراف ذات الصلة الذين يتمتعون بالأولوية القصوى

تعد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتنمية اليوم اجتماعاً يضم وزير الأشغال ووزير التخطيط والتنمية د. فاضل صفر والمحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي ضمن الاجتماعات الهادفة إلى توسيع دور المجتمعات المحلية في صياغة التوجهات التنموية وذلك الامتثال للولاء.

وقالت اللجنة الاعلامية المشتركة لبرامج التنمية في بيان صحافي امس ان الاجتماع يعد «بعداً جديداً» في الجهود الهادفة نحو دمج المجتمعات المحلية للمناطق والاحياء في

وأعلن سهر انه تم وضع الخطة التنفيذية والخاصة بالإستراتيجية الوطنية للإحصاء وسيتم تقديمها للوزير ليعرضها على مجلس الوزراء الأيام المقبلة وقال سهر ان هيكل التنظيم يبعد تفكيك وزارة التخطيط في عام 2007، وأصبحت الإدارة المركزية للإحصاء بلا شكل مؤسسي واضح، واستمرت ضمن برامج قطاعات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، فقد تم تطوير

تعداد 2011 جاء راقياً من خلال تعاون مع أجهزة متخصصة رغم المعوقات والتحديات التي واجهته

سهر: توفير البيانات والمعلومات الإحصائية وتقديمها للمستفيدين لدعم التنمية ومنتخذي القرار

الدعاس: تشكيل لجنة لتوحيد تصنيف الأنشطة التجارية بحسب المعايير الدولية

التخطيط: اجتماع موسع مع المحافظين والمختارين وأعضاء المجلس البلدي اليوم

الأطراف ذات الصلة الذين يتمتعون بالأولوية القصوى

